

غازي الصوراني

**معطيات وأرقام إحصائية حول الأوضاع
الاقتصادية والاجتماعية
في قطاع غزة والضفة الغربية**

يناير 2017

تقديم :

إن وعي واستيعاب الواقع المعاش بكل ما يحتويه من أوضاع سياسية واقتصادية ومجتمعية هو الشرط الأول لدى كل ما يعنيه تغيير وتجاوز هذا الواقع، كضرورة لحاجة باتت ملحة، يكون التغيير عنوانها ، مستدعي استلهاً لمشاهد العجز العربي عموماً والفلسطيني في ظل الانقسام خصوصاً، الذي نرسم مشهده الراهن في إطار التناقض الرئيسي التناحري مع دولة العدو الصهيوني والتحالف الإمبريالي من ناحية، وفي بناء وتكويناته الداخلية المأزومة ، السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والطبقية والثقافية وحقوق شعبنا الوطنية ، ارتباطاً بأبعاد إقليمية ودولية ، تؤثر وتتأثر ، تتطلب من كل المعنيين بمواصلة المسيرة ، الارتقاء بالمضامين النظرية للشعارات ومفاهيم النضال الكفاحي والسياسي والديمقراطي إلى مستويات أخلاقية وعملية وبرامج تؤكد مصداقيتهم والتزامهم بها، وعياً وممارسة ، كشرط لاستيضاح برنامج عمل الغد ، ورسم معالم رؤيته الوطنية الديمقراطية، وهذا ما دفعنا إلى إصدار هذا الكراس، الذي لا يذهب تشخيصاً بقدر ما يمثل دليل عمل لرفاقنا ولكل الكتاب والباحثين الأكاديميين ، ليس من باب سد فراغ المرحلة ، ولكن من باب إضافة عتاد التسليح الفكري المعلوماتي لنسف ترسانة الثقافة المشوهة في هذا العالم المتغير.. بما يمكننا من الاتفاق على برنامج وطني وديمقراطي محدد يضمن مواصلة النضال ضد المحتل الصهيوني وطرده وإزالة مستوطناته من كل أرجاء الضفة الغربية واستعادة القدس عاصمتنا الخالدة ، على طريق الحرية وتقرير المصير و العودة وبناء الدولة المستقلة كاملة السيادة كحل مرحلي من جهة، بمثل ما يضمن متابعة تنفيذ قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي والثقافي في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع والشتات، وسرعة العمل على صياغة الرؤى والبرامج التنموية الكفيلة بمجابهة أوضاع البطالة والفقر والركود الاقتصادي وكافة القضايا المطالبية، بما يحقق تجاوز أوضاع القلق والإحباط واليأس المتفاقمة في أوساط معظم أبناء شعبنا، ومتابعة تنفيذ عملية الإعمار بما يحقق مصالح أبناء شعبنا الذين دُمّرت بيوتهم ومصانعهم ومزارعهم علاوة على ضمان مقومات الحياة الكريمة لذوي الشهداء والجرحى والمعوقين، إلى جانب مواصلة النضال من أجل إنهاء الحصار وإنهاء الانقسام ، وبدون ذلك ستزيد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاجتماعي والاقتصادي ، وتزيد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية وهجرة الشباب مع تزايد مظاهر الإحباط والمعاناة واليأس، بما يجعل من الضفة الغربية عموماً وقطاع غزة خصوصاً مرتعاً خصباً لكل أشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة ، بما قد يؤدي ليس إلى تكريس انفصال قطاع غزة جغرافياً عن الضفة بل أيضاً تكريس انفصاله الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ليصبح القطاع محكوماً لمظاهر وممارسات وأوضاع أشدُّ بؤساً وقسوةً من كل ما عاناه طوال السنوات الماضية .. وبما سيؤدي إلى أن تتعرض الضفة الغربية لمزيد من المعاناة ، حيث يتعرض اليوم أبناء شعبنا فيها بسبب الممارسات الصهيونية التي لا تتوقف عند تفتيت الضفة عبر المستوطنات والجدار العنصري والحوجز والإذلال العنصري والاعتقالات والتهجير ووضع القدس تحت السيطرة الصهيونية فحسب، بل تستهدف أيضاً الفصل النهائي للضفة عن قطاع غزة في محاولة يائسة لإقامة دويلة ممسوخة لا مستقبل لها في القطاع ، هنا بالضبط تتجلى القيمة الحقيقية لمعنى ومضمون وإلحاحية النضال الشعبي المُتَّصِل بلا هوادة لإنهاء الانقسام ووَأد كافة

المخططات الهادفة الى الانفراد بما يسمى "دولة غزة" وصولاً إلى استعادة الوحدة السياسية والمجتمعية والجغرافية بين الضفة والقطاع في اطار النضال من أجل إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقنا التاريخي في فلسطين.

وبالتالي فان الكفاح الفلسطيني ضد العدو الصهيوني من جهة والنضال الديمقراطي من اجل انهاء الانقسام البغيض واستعادة الوحدة الوطنية التعددية من جهة ثانية ، لن يكون اي منهما مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح ونضال مواطنين توفر لهم شروط ومقومات الحد الأدنى من الحياة الاجتماعية الكريمة في ظل العدالة الاجتماعية من ناحية وحُررت إرادتهم وعقولهم واقلامهم وابداعهم، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي والظلم والاستغلال الطبقي والإحباط والبطالة والفقر كما هو حال الجماهير الشعبية الفقيرة في بلادنا.

وبالتالي فإن الحديث عن النضال الوطني الديمقراطي الذي يتناول كافة القضايا الحياتية والمطلبية لجماهير شعبنا الفلسطيني التحرري والديمقراطي لشعبنا الفلسطيني، لا معنى له أو قيمة بدون الوعي العميق بالإحصاءات والبيانات عن كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني (في الوطن والمنافي) بكل تفرعاتها السياسية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما يمكن رفاقنا وغيرهم من الباحثين، من تنظيم البيانات والحقائق الإحصائية، وتفسير دلالاتها ومضامينها السياسية والمجتمعية، ومن ثم استخلاص الرؤى والبرامج المطلوبة على طريق اتخاذ القرار في إطار الممارسة الوطنية النضالية أو في إطار البحث العلمي الأكاديمي.

إن إعداد هذه المعطيات والبيانات الإحصائية يأتي ضمن الجهود البحثية الهادفة إلى الاسهام في تعزيز الوعي بكافة الضرورات الوطنية الديمقراطية المجتمعية بما يخدم تطلعات ونضالات شعبنا من اجل توفير عوامل وعناصر الصمود ومن ثم تعزيز ومواصلة النضال الوطني التحرري بكل اشكاله حتى تحقيق اهدافنا في الحرية والاستقلال وتقرير المصير والعودة.

غازي الصوراني

2017/1/29

أرقام ومعطيات احصائية كما في منتصف عام 2016 :

1. يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في منتصف عام 2016 بحوالي (12.551) مليون نسمة يتوزعون كما يلي:-

4,821,250 نسمة في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع بنسبة 38.4% من إجمالي الشعب

الفلسطيني (بواقع 1,877,750 في غزة بنسبة 38.9%، و 2,943,500 في الضفة الغربية ما يعادل 61.1%).

1,484,700 نسمة داخل الخط الأخضر - الأراضي المحتلة 1948 (بدون القدس) بنسبة

11.8% من إجمالي الشعب الفلسطيني .

5,553,047 نسمة في الدول العربية بنسبة 44.2% من إجمالي الشعب الفلسطيني .

692,250 نسمة في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى بنسبة 5.5% من

اجمالي الشعب الفلسطيني.

1 12,551,247 إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني كما في منتصف عام 2016

2. بلغت نسبة السكان الحضر بناء على التقديرات السكانية نهاية عام 2015 حوالي 73.9%، وبلغت نسبة السكان المقيمين في الريف 16.7%، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات 9.4%².

3. يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين كما في منتصف عام 2016، نحو (5,843,528)³ نسمة، أي بنسبة 46.5% من إجمالي الشعب الفلسطيني، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع من إجمالي الشعب الفلسطيني فتبلغ 19% . أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث (الأنروا) فتبلغ 40.9% في منتصف عام 2016.

4. يقدر عدد اللاجئين (في منتصف 2016) في قطاع غزة نحو (1,410,806 لاجئ)، أي بنسبة 75.1% من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية (985,006 لاجئ) أي بنسبة 33.4% من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ 49.7% .

¹ المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - فلسطين في أرقام - 2015/5/13 - (مع إضافة 1.5% نسب الزيادة السكانية من قبل الباحث حتى منتصف عام 2016)

² المصدر: وكالة معاً الإخبارية - نقلاً عن الجهاز المركزي للإحصاء - 2015/7/9.

³ المصدر: موقع الأنروا - الانترنت - عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015 ، وقد أضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 1.5% زياد سكانية للنصف الأول من عام 2016

5. نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع تبلغ 31.2% في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية 8.1% من مجموع سكان الضفة .
6. بناء على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني⁴ ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2016 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 49.3% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 7 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.
7. **القدس تهويد ممنهج**⁵: بلغ عدد السكان في القدس حوالي 300 ألف نسمة في نهاية العام 2015⁶ . كما تقوم سلطات الاحتلال بهدم المنازل الفلسطينية ووضع العراقل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين ، وحسب مؤسسة المقدسي، قامت سلطات الاحتلال منذ العام 1967 - 2000 بهدم نحو 500 مبنى، وخلال الفترة 2000 - 2014 تم هدم 1,342 مبنى في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في العام 1967، ما أسفر عن تشريد ما يقارب 5,760 شخصاً⁷.
8. **السكان وسوق العمل والبطالة في الضفة والقطاع**: عدد السكان في الضفة والقطاع منتصف 2016 (4,82) مليون نسمة، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61% ما يعادل 2,943,500 شخص، وقطاع غزة بنسبة 39% ما يعادل 1,877,750 شخص .
- أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في نهاية عام 2014 ، فيبلغ 1,290,000 شخص، يتوزعون بنسبة 47.2% في الضفة الغربية ، ما يعادل 828,360 فرد، منهم 81.4% يعملون بالفعل عددهم 674,285 فرد، مقابل نسبة 18.6% عاطلين عن العمل وعددهم 154,075 فرد.
- أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة القوى العاملة 44.8% ، ما يعادل 453,084 شخص، يعمل بالفعل منهم 56.1% (254,180) مقابل 43.9% عاطلين عن العمل⁸، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل في قطاع غزة بداية عام 2015 يعيلون حوالي ثمانماية ألف نسمة (حوالي 132 ألف أسرة) يعيشون في حالة من الفقر المدقع ينتظرون انتشالهم من واقعهم عبر اجراءات تضمن توفير سبل التكافل الاجتماعي ودعم السلع الغذائية الضرورية لهم والغاء كافة الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة عن كاهلهم وتوفير فرص العمل وانهاء الانقسام واستعادة وحدة الصف او الحد الأدنى من الوحدة الوطنية بما يمهّد لانتهاء الحصار وتنفيذ عملية الاعمار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية تعزيزاً لصمودهم ومقاومتهم.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - عدد الفلسطينيين في العالم - ديسمبر 2013 - (وكالة معاً الاخبارية).

⁵ المصدر: جريد الأيام - العدد رقم 6947 - بتاريخ 2015/5/13 - صفحة 13.

⁶ المصدر: عدد سكان "إسرائيل" نهاية 2015 - موقع الحدث - الانترنت.

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - فلسطين في أرقام - مايو 2015.

⁸ المصدر: جريد الأيام - العدد رقم 6947 - بتاريخ 2015/5/13 - ص 13.

9. **الناتج المحلي**⁹: يقدر الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) للضفة وقطاع غزة نهاية 2015 بحوالي 7,722 مليار دولار يتوزع على الضفة الغربية بنسبة 77.1% ما يعادل 5,954 مليار دولار، وبنسبة 22.9% لقطاع غزة ما يعادل 1,768 مليار دولار ، وبالتالي فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية والقطاع 1,746 دولار، يتوزع في الضفة \$2,265 للفرد/سنة ، يهبط في قطاع غزة إلى \$1,002 للفرد/سنة.

10. **إنفاق الأسرة** : بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 945.4 ديناراً أردنياً في الضفة والقطاع، (بواقع 1,058.4 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 729.3 ديناراً أردنياً في قطاع غزة)، لأسرة متوسط حجمها في الضفة والقطاع 6.0 أفراد (بواقع 5.7 أفراد في الضفة الغربية و6.6 أفراد في قطاع غزة). وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للأسرة في الضفة والقطاع 34.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 32.7% في الضفة الغربية و39.4% في قطاع غزة.

11. **الفقر**: قبل العدوان الأخير على قطاع غزة تموز/آب 2014 بلغ معدل الفقر بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2014 ، بواقع 17.8% في الضفة ما يعادل 496,620 نسمة، و 38.8% في قطاع غزة¹⁰ ما يعادل 682,880 نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8% من إجمالي السكان في الضفة (217,620 نسمة) ، مقابل 21.1% في قطاع غزة¹¹ ما يعادل (371,360) نسمة.

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 43.9%¹² من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان ، ما يعادل 894 ألف نسمة ، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة، مع العلم ان خط الفقر للأسرة قد بلغ 2293 شيكل ما يعادل (\$ 580) وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل ما يعادل (\$ 470).

12. **التعليم** : أظهرت البيانات الأولية للتعليم للعام الدراسي 2016/2015 بأن عدد المدارس في الضفة وقطاع غزة بلغ 2,897 مدرسة بواقع 2,145 مدرسة في الضفة الغربية و 698 مدرسة في قطاع غزة، منها 2,096 مدرسة حكومية، و 349 مدرسة تابعة لوكالة الغوث و 398 مدرسة خاصة¹³.

⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – المراقب الاقتصادي – العدد 44 – ايار 2016 - ص

¹⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النشرة الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للسكان – رام الله – 2014/7/11.

¹¹ المصدر السابق.

¹² المصدر: جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – ص13.

¹³ المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 26.

وبلغ عدد الطلبة في المدارس 1,199,866 مليون طالب وطالبة، (596,333 ألف ذكر، 603,532 ألف أنثى)، منهم 703,121 ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية، و496,745 ألف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزع الطلبة بواقع 793 ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و295,167 ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، إلى جانب 111,699 ألف طالب وطالبة في المدارس الخاصة، ويصبح الإجمالي 1,311,565 طالب وطالبة.

أما فيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد 15 سنة فأكثر 3.6% في العام 2014، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.6% و 5.6% للإناث، فيما بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال العام 2014 للأفراد 15 سنة فأكثر 3.3% مقارنة مع 3.8% لغير اللاجئين.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الجامعات التقليدية 14 جامعة في فلسطين، منها 5 جامعات في قطاع غزة، و9 جامعات في الضفة الغربية، فيما بلغ عدد الكليات التي تمنح درجة البكالوريوس 19 كلية جامعية، موزعة على النحو الآتي 6 كليات جامعية في قطاع غزة، و 13 كلية جامعية في الضفة الغربية. أما التعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة لها 15 مركزاً في الضفة الغربية و 5 مراكز في قطاع غزة، في حين بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة 18 كلية، منها 11 كلية في الضفة الغربية و 7 كليات في قطاع غزة.

13. الدمار الناجم عن العدوان الصهيوني على قطاع غزة تموز 2014¹⁴: بلغ عدد الوحدات السكنية التي دمرت تدميراً كلياً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2014 حوالي 9 آلاف وحدة، بالإضافة إلى 47 ألف وحدة سكنية تم تدميرها جزئياً، وبلغ عدد المدارس التي تم تدميرها كلياً وجزئياً 327 مدرسة، 50% من هذه المدارس كانت تعمل بنظام الوردتين، بالإضافة إلى 6 جامعات تم تدميرها جزئياً، فيما بلغ عدد المساجد التي دمرت كلياً أو جزئياً 71 مسجداً إضافة إلى تدمير بعض الكنائس، أما عدد المباني الحكومية التي تم تدميرها تدميراً كلياً فبلغ 20 مبنى، بالإضافة إلى تدمير 29 مستشفى ومركز رعاية صحية أولية (كلياً وجزئياً). (لمزيد من التفاصيل انظر: الحياة الجديدة "العدد رقم 68" - خاص بالاعمار)

14. التبادل التجاري¹⁵: بالرغم من القيود المفروضة على المعابر والصادرات، إلا أن هناك زيادة في قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية المرصودة للعام 2014، بلغت 5,683 مليار دولار أميركي، منها 5,030 مليار واردة الضفة الغربية و 653 مليون دولار واردة قطاع غزة، وفي هذا الجانب نشير إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء لم يتمكن من الحصول على إجمالي قيمة واردات قطاع غزة عن الأنفاق أو "إسرائيل"

¹⁴ المصدر: جريد الأيام - العدد رقم 6947 - بتاريخ 2015/5/13 - صفحة 13.

¹⁵ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - فلسطين في أرقام - آذار/مارس 2016 - ص7.

لاعتبارات تتعلق بالانقسام الراهن، حيث ان تقديرونا أن واردات قطاع غزة السنوية خلال السنوات الثلاث الماضية بما يزيد عن 1,5 مليار دولار سنوياً.

كما بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة حوالي 900.6 مليون دولار أمريكي ، تم تصدير 12.7% فقط من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي، أما باقي الصادرات والتي تبلغ نسبتها 87.3% فكانت إلى "إسرائيل".

15. **مجتمع المعلومات**¹⁶: بلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في الضفة والقطاع 63.1% للعام 2014، بواقع 66.9% في الضفة الغربية ، مقابل 55.6% في قطاع غزة.

أما بخصوص الاتصال بالإنترنت، فقد بينت النتائج أن 48.3% من الأسر في الضفة والقطاع لديها اتصال بالإنترنت، بواقع 51.4% على مستوى الضفة الغربية، و 42.2% على مستوى قطاع غزة.

16. **الكثافة السكانية**: بلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2014 حوالي 767 فرداً/كم² بواقع 500 فرد/كم² في الضفة الغربية و 4,904 أفراد/كم² في قطاع غزة أما في "إسرائيل" فبلغت الكثافة السكانية في العام 2014 حوالي 383 فرداً/كم² من العرب واليهود¹⁷. (7 مليون يهودي يسكنون في 20% من مساحة فلسطين).

17. **المستعمرات الصهيونية**: بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام 2015 في الضفة الغربية حوالي 500 موقع، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ حوالي 650 ألف مستوطن ، إلى جانب حوالي 300 ألف مستوطن في القدس الشرقية، أي ان مجموع المستوطنين الصهاينة حوالي 950 ألف مستوطن عام 2016.

18. **المستعمرات الصهيونية واستغلال المياه في الضفة الغربية المحتلة**¹⁸: تشير البيانات الواردة من وزارة التخطيط في تقرير الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية في المناطق المسماة (ج) نقلاً عن البنك الدولي أن المساحة المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال العام 2016 بلغت حوالي 150 كم معظمها زراعات مروية تصديرية، مستغلة أكثر من 50 مليون م³ سنوياً للزراعة من المياه الجوفية الفلسطينية ، بينما لم تتجاوز المساحة الأرضية المزروعة المروية من قبل الفلسطينيين 78 كم² وذلك في العام 2011.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى شح المياه في الضفة وقطاع غزة ومحدودية مصادرها التي تقتصر فقط على المياه الجوفية والمياه السطحية، حيث بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية في الضفة والقطاع 262.9 مليون م³ والمياه المتدفقة من الينابيع 39.5 مليون م³ في الضفة الغربية .

وبناء على المعلومات الماثية للعام 2015 فإن نسبة المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون من مياه الأحواض الجوفية في الضفة الغربية لا تتجاوز 15% من مجموع المياه المستغلة منها، في حين يحصل

¹⁶ المصدر السابق - فلسطين في أرقام - آذار/مارس 2016 - ص7.

¹⁷ جريد الأيام - العدد رقم 6947 - بتاريخ 2015/5/13 - صفحة 13.

¹⁸ جريد الأيام - العدد رقم 6947 - بتاريخ 2015/5/13 - صفحة 13.

الاحتلال الإسرائيلي على ما يزيد على 85% من مياه الأحواض ذاتها، ناهيك عن أن الفلسطينيين محرومون من الوصول إلى مياههم في نهر الأردن منذ العام 1967 ما يجبر الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، حيث وصلت كمية المياه المشتراة 63.3 مليون م³ العام 2013.

وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المستهلكة في القطاع المنزلي 78.8 لتر/فرد/يوم العام 2013 في الضفة الغربية و 91.3 لتر/فرد/يوم في قطاع غزة، وفي هذا الجانب لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد على 95% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، كما أنها من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (100 لتر/فرد/يوم) كحد أدنى.

"وبحسب سلطة المياه الفلسطينية، فإن حوالي 95 في المئة من المياه في غزة لا تطابق معايير منظمة الصحة الدولية للمياه الصالحة للاستخدام، حيث يواجه القطاع أزمة تتفاقم باستمرار الحصار وعجز المنظمات الدولية عن الحد من تدهور الأوضاع الإنسانية"¹⁹.

19. جدار الضم والتوسع: تشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر بلغت حوالي 733 كم² في العام 2010 أي حوالي 13.0% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي 348 كم² أراضٍ زراعية و 110 كم² مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و 250 كم² غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى 25 كم² أراضٍ مبنية فلسطينية (وهنا بالضبط تكمن فكرة تبادل الأراضي بين دولة العدو الصهيوني وبين رئيس السلطة محمود عباس التي تم الترحيب بها من قبل وفد الجامعة العربية برئاسة قطر وطرحها مع وزير الخارجية الأمريكي في الأول من أيار 2013).

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الجدار العنصري يعزل نهائياً حوالي 53 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 27 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار 165 تجمعاً سكانياً يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

20. الأطماع الصهيونية في غور الأردن: تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر "إسرائيل" على أكثر من 90% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقوم فيه نحو 65 ألف فلسطيني في حين يقدر عدد المستعمرين في ذات المنطقة أكثر من عشرة آلاف مستعمر.

¹⁹ المصدر: غزة.. مائة ألف ساعة من العزل - الأورومتوسطي لحقوق الإنسان - يناير 2017 - ص 23

21. الشهداء: بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى 10250 شهيداً خلال الفترة 2000/9/29 وحتى 2016/12/31.

22. المعاقين : يقدر عدد المعوقين في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2011 بحوالي 113 ألف فرد ، منهم 75 ألف في الضفة الغربية، أي 2.7% من مجمل السكان في ذلك العام، و 38 ألف في قطاع غزة، أي 2.4% من مجمل السكان عام 2011. وبلغت هذه النسبة 2.9% بين الذكور مقابل 2.5% بين الإناث على مستوى الضفة والقطاع .

وبسبب العدوان الصهيوني على قطاع غزة صيف 2014 فقد ارتفع عدد المعوقين ليصبح حوالي 50 ألف في قطاع غزة حيث أن عدد الجرحى بلغ بسبب هذه الحرب العدوانية حوالي (12) ألف جريح/ة ، بنسبة 2.9% من إجمالي عدد السكان منتصف 2015.

23. الأسرى : تشير بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ العام 1967 وحتى منتصف نيسان 2016 نحو (850) ألف فلسطيني، طالت كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، منهم 85 ألف حالة اعتقال منذ بداية انتفاضة الأقصى العام 2000، وحواليًا (منتصف عام 2016) بلغ عدد المعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية حوالي 7,000 أسير، منهم 69 أسيرة، وقرابة 400 طفل ، ونحو 500 معتقل إداري (من بينهم رفيقتنا المناضلة خالدة جرار التي اعتقلها جيش الاحتلال الصهيوني أوائل نيسان 2015) و 480 أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة).

24. بحلول عام 2020 ، - كما يشير تقرير الأمم المتحدة الصادر في آب 2012 - سيرتفع عدد سكان غزة إلى حوالي 2.1 مليون نسمة، ما يعني أن البنى التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية والبلدية لا تكفي لمواكبة احتياجات تزايد السكان المتنامية، حيث يجب مضاعفة تزويد الكهرباء لتلبية الطلب بحلول العام 2020 ، وسيستحيل إصلاح الضرر في المياه الجوفية الساحلية ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، وستكون هناك حاجة إلى مئات من المدارس الجديدة والتوسع في الرعاية الصحية لسكان غالبيتهم من الشباب، كما أن هناك حاجة الآن إلى بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية.

وفي ظل الحصار والانقسام، لا زال أهل قطاع غزة يعيشون في وضع أسوأ مما كانوا عليه في التسعينيات ، كذلك فإن نسبة البطالة مرتفعة وتؤثر على النساء والشباب بشكل خاص، وحتى لو تحسنت الحالة السياسية بشكل كبير خلال السنوات المقبلة، فإن القضايا المشار إليها ستبقى بحاجة إلى معالجة وعلى وجه السرعة".²⁰

ومع الاعتراف بالتقدم المحرز مؤخراً، -كما يضيف تقرير الأمم المتحدة- "يستوجب الضغط السكاني والتدهور في البنية التحتية وجود نمو اقتصادي بعيد الأمد ومستدام وواسع النطاق يعتمد على تجارة السلع

²⁰ المصدر: غزة في عام 2020 - تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة آب 2012 .

والخدمات. وسيكون من الضروري ضمان توفير البنى التحتية الأساسية (وبشكل خاص المياه والصرف الصحي والكهرباء) وتحسين الخدمات الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم)²¹.

جدول (1) : ما الذي يخبئه المستقبل لغزة

المؤشر	التوقع
الاقتصاد - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد	1273 دولار أمريكي في 2015 ، أقل مما كان عليه في التسعينيات
السكان - الحجم	2.13 مليون نسمة في 2020 ، حوالي 500000 نسمة أكثر مما هو عليه الآن
السكان - الكثافة	5835 شخص لكل كم ² في 2020
المياه - المياه الجوفية	قد تصبح غير صالحة للاستعمال بحلول عام 2016 وسيستحيل إصلاح الإضرار التي لحقت بها بحلول عام 2020
المياه - الطلب	260 مليون متر مكعب في عام 2020 ، بزيادة قدرها حوالي 60% عن الوقت الحالي
التعليم - المدارس	هناك حاجة إلى 250 مدرسة إضافية الآن و 190 أخرى بحلول عام 2020
الصحة - أسرة المشافي	هناك حاجة إلى 800 سرير إضافي بحلول 2020 للمحافظة على مستوى الخدمة الحالي
الصحة - الطاقم الطبي	هناك حاجة إلى 1000 طبيب و 2000 ممرض إضافي بحلول 2020

الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق:²²

يعاني كثير من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى غياب السبل الاقتصادية أكثر من كونه نقصاً في الغذاء .
وتعاني أكثر من نصف الأسر في غزة إما من انعدام الأمن الغذائي (44 %) أو من كونها عرضة له (16 %)، حتى مع الأخذ في الاعتبار توزيع الأمم المتحدة للأغذية لما يقارب 1.1 مليون شخص .
وتتفق الأسر بمعدل يقارب 50 % من دخلها على الغذاء. ويشار إلى أن حوالي 80 % من الأسر تتلقى شكلاً من أشكال المساعدات ، في حين يعيش 39 % من السكان تحت خط الفقر جرّاء تدني مستويات الدخل للفرد.

²¹ المصدر السابق - تقرير فريق الأمم المتحدة

²² المصدر السابق - تقرير فريق الأمم المتحدة

وفي نفس الوقت ما زالت القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية وتحديد منطقة الصيد بثلاثة أميال بحرية من الساحل تشكل تحديات لسكان غزة . كما لا يستطيع أكثر من 3000 صياد الوصول إلى 85 % من المناطق البحرية المتفق عليها في اتفاق أوسلو عام 1995. ونتيجة لذلك، تراجع صيد السمك بشكل كبير على مدى سنوات الإغلاق. وبشكل عام، أثرت القيود المفروضة على البر والبحر على 178000 شخص يشكلون 12 % من سكان غزة ، وتسببت للإنتاج الزراعي وصيد الأسماك بخسائر سنوية تقدر بحوالي 76.7 مليون دولار أمريكي.

يعتمد اقتصاد غزة على المساعدات الخارجية، واقتصاد الأنفاق (سيتم بحثه أدناه) إضافة إلى ما يرد إليها من التحويلات المالية . ويمكن القول أن النمو الاقتصادي الراهن لا يبدو مستداماً. تؤدي الزراعة دوراً مهماً ولكنه محدود في غزة، حيث من الصعب أن يكون لتصدير كميات صغيرة من الفواولة والورود والكرز والبندورة، في الغالب إلى أوروبا، أي تأثير جوهري على الوضع الاقتصادي العام .

كما يرتبط مستقبل الزراعة ارتباطاً وثيقاً بمدى القدرة على الحصول على المياه بالنوعية والكمية الكافية. ويرتبط بنفس القدر أيضاً مع الوصول إلى الأراضي التي أصبحت محدودة ليس فقط بوجود المنطقة العازلة والمناطق المغلقة وإنما أيضاً بالتطور الحضري.

جدول (2): النمو السكاني والتحضر²³

المؤشر	القيمة
توقع عدد السكان عام 2020	2.13 مليون
توقع الكثافة السكانية لعام 2020	5835 نسمة لكل كم ²
توقع عدد الأطفال من عمر 0-17 سنة لعام 2020	1029000 (48% من إجمالي عدد السكان)
توقع الشباب من عمر 15-29 سنة لعام 2020	614000 (29% من إجمالي عدد السكان؛ 50% من عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة)

أصبحت غزة منطقة حضرية كثيفة، تواجه نقصاً حالياً في عدد الوحدات السكنية يقدر بحوالي 71000 وحدة سكنية.

وبناء على تنبؤات مختلفة تستند على معدل النمو السكاني الحالي، فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان في غزة 2.76 مليوناً بحلول عام 2028 ، الأمر الذي سينتج عنه كثافة سكانية تصل إلى 7562 شخص لكل كم².

²³ المصدر السابق - تقرير فريق الأمم المتحدة

وستتسبب الزيادة الحتمية في عدد السكان بالمزيد من المعوقات للحصول على المساكن بأسعار معقولة والخدمات بما فيها الكهرباء والماء ومعالجة مياه الصرف الصحي. كما أن النمو السكاني والعدد الكبير للبالغين الذين سينضمون للقوى العاملة في السنوات القادمة يعني أيضاً ضرورة نمو الاقتصاد لتلبية حاجات القوى العاملة المتزايدة.

تضخم شريحة الشباب:

إضافة إلى التحديات الناجمة عن النمو السكاني بشكل عام، فإن قطاع غزة باعتباره أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيواجه تحديات إضافية. يشكل من هم تحت سن 18 سنة حوالي 51% من عدد السكان. وعلاوة على ذلك، فإن "شريحة الشباب" (نسبة الشباب من (15-29) سنة إلى المجموع الكلي لمن هم فوق 15 سنة من السكان) تعتبر كبيرة بصورة استثنائية، وتبلغ نسبتها حوالي 53% (ومن المتوقع أن تنخفض إلى 50% في عام 2020).²⁴

إن لذلك الأمر انعكاسات عديدة: أولها، أن نسبة الإعالة في غزة عالية جداً، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة وتدني معدلات الانخراط في القوى العاملة (خاصة بين النساء). ثمة حاجة لتدريب الشباب واكسابهم مهارات مناسبة عالية الجودة. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يوفر الاقتصاد فرصاً في ظل منع الهجرة، ستتولد انعكاسات سلبية تتمثل في التوتر الاجتماعي، والعنف، والتطرف بوصفها منافذ محتملة لعدم وجود آفاق ذات مغزى. وهذا هو سيناريو غزة ما لم يتغير الوضع السياسي والاقتصادي بشكل جوهري.

جدول (3): البنية التحتية الأساسية: الكهرباء²⁵

المؤشر	القيمة
السعة الحالية لإمدادات الكهرباء	242 ميغاواط (120 من إسرائيل / 80-100 من محطة توليد الكهرباء / 22 من مصر)
ذروة الطلب على الكهرباء في عام 2016	500 ميغاواط
ذروة الطلب على الكهرباء لعام 2020	650 ميغاواط

هناك حاجة إلى حلول قصيرة المدى تتمثل في زيادة كمية الوقود والكهرباء المستوردة، وأخرى طويلة المدى لزيادة إمدادات الطاقة من قبيل تحسين نظام توزيع الطاقة لمنع فقدانها، وزيادة معدلات تحصيل رسوم الكهرباء، وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة.

²⁴ المصدر السابق - تقرير فريق الأمم المتحدة

²⁵ المصدر السابق - تقرير فريق الأمم المتحدة

إن حقل الغاز الساحلي في غزة لديه القدرة -في حال انتهاء الحصار- على توفير جميع احتياجات الطاقة للقطاع وتوفير موارد مهمة للتنمية من خلال بيع الفائض من الغاز.

جدول (4) : المياه والصرف الصحي²⁶.

المؤشر	القيمة
نسبة المياه الجوفية الصالحة للشرب	10%
العام الذي قد تصبح فيه المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام	2016
كمية المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة جزئياً التي يتم ضخها	90000 متر مكعب لكل يوم أو 33 مليون متر مكعب سنوياً

اوضاع المياه في غزة خطيرة جداً ، تعتمد غزة بشكل كلي تقريباً على المياه الجوفية الساحلية ، التي تتجدد جزئياً من الأمطار حيث يتم تجدد مياه هذا المخزون بكمية تتراوح بين 50 إلى 60 مليون متر مكعب سنوياً.

إن الاستخراج الحالي للمياه من المخزون الجوفي، والمقدر سنوياً بـ 160 مليون متر مكعب لتلبية الطلب الكلي الحالي، قد تجاوز ذلك بكثير. ومع تناقص مستويات المياه الجوفية تتسرب المياه من البحر الأبيض المتوسط المجاور الى المخزون الجوفي ، مما تسبب بالتالي في رفع مستويات الملوحة عن مستوى المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية للمياه الصالحة للشرب. وتزامن ذلك مع تلوث طبقة المياه الجوفية بالنترات الناجمة عن التحكم في مياه المجاري والصرف الصحي وأسمدة الري في الأراضي الزراعية²⁷.

وتعتبر 90 % من المياه الجوفية في الوقت الحاضر غير صالحة للشرب دون معالجة . وبالتالي فإن توفر المياه الصالحة للشرب أصبح محدوداً لمعظم سكان غزة، حيث بلغ متوسط استهلاك يتراوح بين 60 إلى 70 لتر للفرد في اليوم (وبحسب الموسم)، وهو أقل من المعدل الذي حددته منظمة الصحة العالمية بـ 100 لتر للفرد يومياً.

ومن الممكن أن تصبح طبقة المياه الجوفية غير صالحة للاستعمال خلال هذا العام 2017، وسيستحيل إصلاح الإضرار التي لحقت بها بحلول عام 2020 . ويوصي برنامج الأمم المتحدة البيئي بضرورة الوقف الفوري لاستخراج المياه من الطبقات الجوفية، وذلك لأن الطبقة الجوفية ستستغرق عقوداً لتستعيد وضعها .

²⁶ المصدر السابق - تقرير فريق الأمم المتحدة

²⁷ المصدر السابق - تقرير فريق الأمم المتحدة .

تتوقع سلطة المياه الفلسطينية ازدياد الطلب على المياه العذبة ليصل 260 مليون متر مكعب للسنة بحلول عام 2020 ، أي بزيادة تبلغ حوالي 60 ٪ عن معدلات الاستخراج الحالية من طبقة المياه الجوفية.

لابد من المطالبة بإنشاء وترميم محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي لتلبية الطلب في الحالي والمستقبلي على حد سواء. ولكن تحتاج هذه الجهود إلى تسريع. ففي الوقت الحاضر، ينتج قطاع غزة حوالي 44 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي سنوياً ، وهو مرشح للارتفاع ليصل 57 مليون متر مكعب سنوياً بحلول عام 2020 .

أما الحلول بعيدة الأمد لتحديات المياه النظيفة والصرف الصحي لأهل غزة فتشمل إقامة محطات لتحلية مياه البحر على نطاق واسع ، واستكمال توزيع منشآت معالجة الصرف الصحي بشكل استراتيجي، وإنشاء وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي ، وتوفير هذه الشبكات بالجملة في المنازل والمدارس ومراكز الرعاية الصحية، وإنشاء نظام لإدارة النفايات الطبية والصلبة يكون قادراً على تلبية احتياجات السكان .

جدول (5) : التعليم²⁸

المؤشر	القيمة
أطفال في سن المدرسة ما بين (6-18) سنة في عام 2012	558000
توقع أطفال في سن المدرسة ما بين (6-18) سنة في عام 2020	673000
نقص عدد المدارس في غزة الآن	250 مدرسة
مدارس إضافية مطلوبة حتى عام 2020	190 مدرسة من ما مجموعه 440 مدرسة
نسبة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين	85%

بالنسبة للتوقعات، يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن هناك حاجة الآن لزيادة عدد المدارس استجابةً لازدياد عدد الأطفال في سن المدرسة خلال السنوات القادمة. ومن المتوقع زيادة عدد الأطفال في سن المدرسة ليصل 673000 طفلاً بحلول عام 2020 ، بمعدل 14000 كل عام. ويوجد حالياً عجز في عدد المدارس يصل إلى 250 مدرسة في غزة . وبناءً على أعداد المدارس المطلوبة الآن (667 موجودة و 250 مطلوبة) وتوقعات دراسات أعداد السكان حول عدد الأطفال في سن المدرسة، سيكون هناك حاجة إلى 190 مدرسة إضافية بحلول عام 2020، أي ما مجموعه 440 مدرسة بحاجة للبناء.

²⁸ المصدر السابق - تقرير فريق الأمم المتحدة

وعلى المدى البعيد، تتطلب نوعية وبيئة التعليم تلبية النقص في الغرف الصفية وجعل المناهج (بما فيها الكتب الدراسية) تستجيب لاحتياجات الأطفال في غزة، بتزويدهم بتعليم يستند على المهارات الحياتية. ويتطلب هذا استثمار أكبر في مجال تدريب المعلمين والإشراف التربوي. كما ينبغي توسيع وتطوير جودة التعليم الجامعي.

خلاصة تقرير الأمم المتحدة²⁹:

في ظل غياب إجراءات علاجية فعالة ومستدامة وبيئة سياسية مواتية، ستزداد حدة التحديات الحالية التي تواجه سكان غزة خلال السنوات القادمة حتى عام 2020، وهي الفترة التي سيتم فيها إضافة نصف مليون شخص آخر إلى عدد السكان الحالي المقدر بـ 1.6 مليون نسمة. وبدون إجراء من هذا القبيل، فإن الحياة اليومية لسكان غزة في عام 2020 ستكون أسوأ مما هي عليه الآن، إذ لن يتاح فعلياً الحصول على مصادر للمياه الصالحة للشرب، وستستمر معايير الرعاية الصحية والتعليم بالتراجع، وسيصبح الحصول على الكهرباء للجميع بأسعار معقولة أمنية بعيدة المنال لأغلبية السكان ولن يطرأ تغيير على عدد الفقراء والمهمشين اجتماعياً والمرتفع أصلاً وأولئك الذي يعتمدون على المساعدة الاجتماعية بحلول عام 2020، بل وعلى الأرجح سوف يزداد. ولضمان أن تصبح غزة مكاناً ملائماً للعيش في عام 2020، يتوجب تسريع وتكثيف الجهود الجبارة التي يبذلها الفلسطينيون وشركاؤهم في قطاعات كالطاقة والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، لمواجهة جميع الصعوبات.

25. في التقرير الصادر عن منظمة "الأورومتوسطي"، يشير أن دولة العدو الإسرائيلي "شنت منذ العام 2008 ثلاث هجمات عسكرية على قطاع غزة مسببة بذلك تدمير البنية التحتية وتدهور الأوضاع الإنسانية التي شهدت تندياً ملحوظاً منذ بدء الحصار الإسرائيلي عام 2006. ويتسبب بأزمات إنسانية متكررة نتيجة لتقييد حركة السكان ونقص الأدوية والمعدات الطبية وقلة الوقود، إضافة إلى القيود المفروضة على دخول مواد البناء الأساسية"³⁰. تسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، بإغلاق شبه تام لجميع منافذه، حيث تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً مشددة على حركة الأفراد والبضائع من وإلى القطاع. من جانب آخر، تغلق مصر معبر رفح بشكل كامل لفترات متواصلة خلال العام. وعن تأثير الحصار على قطاع غزة، يقول التقرير: "ويمتد تأثير الحصار ليشكل في شل الاقتصاد الغزي، وبوصول نسبة البطالة إلى نحو 43.2 في المئة، فإن أعداداً متزايدة من العائلات الفلسطينية تقع تحت خط الفقر في ظل اعتمادها على المساعدات الإنسانية بشكل أساسي"³¹.

²⁹ المصدر السابق - تقرير فريق الأمم المتحدة

³⁰ المصدر: غزة.. مائة ألف ساعة من العزل - الأورومتوسطي لحقوق الإنسان - يناير 2017 - ص3

³¹ المصدر السابق - ص5.

"وتبقى إسرائيل -كما يقول التقرير المشار اليه- قوة محتلة حسب القانون الدولي بالرغم من" انسحابها " من غزة عام 2005، حيث أنها لا تزال تسيطر على الجزء الأكبر والأهم من شؤون القطاع بما فيه حركة الأفراد، وتسجيل السكان، وشبكات التواصل، والحدود البرية والبحرية والجوية، بالإضافة إلى عدة جوانب أخرى تشمل الحياة اليومية والبنية التحتية"³².

بفرضها الحصار الخانق على قطاع غزة ، فإن إسرائيل تنتهك القانون الدولي الإنساني الذي يجرم فرض العقوبات الجماعية على كافة السكان بسبب ممارسات أقلية منهم"³³.

العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال فترة الحصار

يتحدث التقرير عن العدو الصهيوني على قطاع غزة كما يلي :

شنت إسرائيل ثلاث عمليات عسكرية على قطاع غزة خلال العقد الماضي:

- عملية " الرصاص المصبوب" (27 ديسمبر/كانون الأول 18 - 2008 يناير/كانون الثاني 2009): قتل فيها نحو 1,436 فلسطيني وجرح أكثر من 5,400 آخرين.
- عملية " عامود السحاب" (14 نوفمبر/تشرين الثاني 21 - 2012 نوفمبر/تشرين الثاني 2012) : قتل فيها نحو 162 فلسطيني وجرح أكثر من 1,300 آخرين.
- عملية " الجرف الصامد" (8 يوليو/تموز 26 - 2014 أغسطس/آب 2014) : قتل فيها نحو 2,147 فلسطيني وجرح 10,741 آخرين.

وألقت القوات العسكرية الإسرائيلية خلال عملياتها العسكرية الثلاث على قطاع غزة أكثر من 24,000 طن من المتفجرات³⁴.

ثم يتناول التقرير أزمة النازحين وخطّة إعمار غزة، فيشير إلى 3 حقائق حول أزمة النازحين وخطّة الإعمار:

- خلال الهجوم الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة صيف 2014 ، نزح أكثر من 485,000 فلسطيني، لا يزال نحو 65,000 منهم نازحين حتى اليوم.
- فشلت الآلية الدولية لإدخال مواد البناء (GRM) بتحقيق أهدافها؛ بسبب البطء الشديد في عملية إعادة الإعمار، حيث وصلت كمية الاسمنت الداخلة للقطاع خلال الفترة السابقة ما نسبته 33% فقط من حاجة القطاع لإعادة الإعمار.
- فقط 46 % من أموال المانحين (مليار و 596 مليون دولار) وجهت إلى إعمار القطاع خلال العامين الماضيين، من إجمالي المبلغ المخصص لإعادة إعمار غزة والبالغ 3 مليار و 507 مليون دولار³⁵.

³² المصدر السابق - ص5.

³³ المصدر السابق - ص5.

³⁴ المصدر السابق - ص6 .

³⁵ المصدر السابق - ص8

"على صعيد إعادة إعمار الوحدات السكنية التي تم استهدافها خلال الهجوم الأخير، تم إعادة بناء 2,167 وحدة سكنية من أصل أكثر من 11,000 وحدة دمرت كلياً، وهي تمثل 19.7 في المئة فقط من كافة الوحدات التي تم تدميرها بشكل كلي . وبلغ عدد الوحدات السكنية التي في مرحلة البناء نحو 3,002، أما الوحدات السكنية التي يتوفر لها تمويل لإعادة إعمارها فيبلغ عددها 1,839 ، فيما يبلغ عدد الوحدات السكنية التي لا يتوفر لها تمويل لإعادة إعمارها نحو 3,992 وحدة سكنية"³⁶.

وعن حرية الحركة من خلال معبر إيرز، يستعرض التقرير 4 حقائق حول حرية تنقل المواطنين في قطاع غزة عبر معبر إيرز خلال الفترة (يناير - ديسمبر 2016):

● عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إلغاء 1,900 تصريح من أصل 3,700 تصريح تجاري خلال العام.

● خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول وحده، من عام 2016 ، تم رفض 52% من طلبات استصدار التصاريح التي قدمها موظفو الأمم المتحدة في غزة، مقارنة بنسبة 3% في شهر يناير / كانون الثاني من نفس العام.

● ألغت السلطات الإسرائيلية نحو 280 تصريح، من أصل 350 تصريح من التصاريح التي تمنح لكبار التجار، كان من ضمنها إلغاء تصريحين من أصل أربعة تصاريح فقط استصدرت لصالح النساء.

● في نهاية عام 2016 ، وافقت السلطات الإسرائيلية على أقل من 50% فقط من طلبات الحصول على تصريح للخروج عبر معبر إيرز بهدف تلقي العلاج الطبي.

لا تزال حرية التنقل والحركة في قطاع غزة من أبرز المشاكل التي تواجه المواطنين الراغبين في التنقل من وإلى القطاع .وباعتبار بقاء معبر رفح الذي يربط بين قطاع غزة ومصر مغلقاً في معظم فترات العام، فقد تزايدت أهمية معبر إيرز باعتباره معبراً لسكان قطاع غزة وبوابة رئيسية لما يقارب من اثنين مليون نسمة.³⁷

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي ، يشير التقرير الأورومتوسطي إلى أربع حقائق حول انهيار الاقتصاد:

- 4 حقائق حول وضع الاقتصاد في غزة³⁸:

● دخل الاقتصاد في حالة من الركود العام منذ بداية فرض الحصار على قطاع غزة والذي شمل إغلاق جميع معابر القطاع الاقتصادية بشكل تام.

● تجاوز معدل البطالة في قطاع غزة 43% مع نهاية العام 2016 .

³⁶ المصدر السابق - ص

³⁷ المصدر السابق - ص9

³⁸ المصدر السابق - ص12+13

● ارتفعت معدلات الفقر والفقير المدقع لتتجاوز 65% وتجاوزت نسبة نقص أو انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة.

● معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة أكثر بمرتين ونصف منه في الضفة الغربية.

وما زالت إسرائيل تمنع دخول العديد من السلع والبضائع والمواد الخام والمعدات والآلات والماكينات وعلى رأسها مواد البناء (الإسمنت - الحصى - الحديد - البيسكورس)، والتي تدخل فقط بكميات مقننة وفق آلية إعادة إعمار غزة.

وتعتبر جميع معابر قطاع غزة التجارية مغلقة بالكامل باستثناء معبر كرم أبو سالم والذي تجاوزت نسبة إغلاقه 36 في المئة خلال العام 2016 .

وتشهد نسبة البطالة ارتفاعا غير مسبوق حيث بلغت نحو 43.2 في المئة في أواخر عام 2016، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنحو 18.7 في المئة في الضفة الغربية. إلى جانب ذلك، فقد ارتفعت معدلات الفقر والفقير المدقع لتتجاوز 65 في المئة. أما معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة، فقد ارتفع إلى نحو 38.8 في المئة، وبلغت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع نحو 21.1 في المئة. وهو ما يعد مرتفعا جدا بالمقارنة مع الضفة الغربية، حيث يبقى معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة أعلى منه بمرتين ونصف في الضفة الغربية.

إلى جانب ذلك، فقد أدى الهبوط الاقتصادي الملحوظ في قطاع غزة خلال العقد الأخير إلى اعتماد أكثر من 80 في المئة من السكان على المساعدات الدولية التي تقدمها الأونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية الأخرى، كما تجاوزت نسبة نقص أو انعدام الأمن الغذائي 72 في المئة لدى الأسر في قطاع غزة.

إلى جانب ذلك، فقد تسببت أزمة الكهرباء الناتجة عن نقص الوقود بوقف أو إعاقة تقديم الخدمات الأساسية لسكان القطاع كالمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة.

- الصادرات³⁹ :

- وافقت إسرائيل في اتفاقية التنقل والوصول التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في شهر سبتمبر/أيلول من عام 2005 على السماح ل 400 شاحنة بمغادرة غزة يوميا، لكن عدد الشاحنات التي كانت تغادر يوميا لم يتجاوز معدل مئة شاحنة، فيما كانت إسرائيل تضع قيودا على وصول المنتجات الغزبية إلى الضفة الغربية، فيما كانت تسمح بتصديرها إلى دول أخرى.
- حظر الصادرات لازال مستمرا على معظم المنتجات، ما عدا كميات قليلة من الفواكه والخضراوات والأثاث.

³⁹ المصدر السابق - ص15

• بلغ عدد الشاحنات الصادرة عام 2016 نحو 2,129 شاحنة تمكنت من الوصول إلى أسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية والخارج، وهو ما يمثل أقل من 10% من عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة قبل فرض الحصار.

ثم يتناول التقرير القيود البحرية التي تهدد قطاع الصيد، سيؤكد على أن اتفاقية أوسلو "تقضي بالسماح للفلسطينيين بالإبحار حتى مسافة 20 ميل بحري (نحو 37 كيلو متر) مقابل شواطئ قطاع غزة .مع ذلك، فإنه دائما ما يتم منع الفلسطينيين من الوصول لتلك المسافة وإرجاعهم لمسافات تقل عن 12 ميل بحري"⁴⁰.

ويضيف التقرير "في عام 2002 ، سُمح للصيادين الفلسطينيين في القطاع بالإبحار حتى مسافة 12 ميل بحري قبل أن يتم تقليص هذه المسافة إلى 10 أميال بحرية عام 2006 ، قبل فترة بسيطة من تولي حركة حماس الحكم في غزة . وفي أكتوبر /تشرين الأول 2006 ، تم تقليص المسافة مرة ثانية إلى 6 أميال بحرية ومرة ثالثة إلى 3 أميال بحرية عام 2009 بعد عملية" الرصاص المصبوب . "فيما سُمح للصيادين الفلسطينيين عام 2012 بالإبحار حتى مسافة 3-4 أميال بعد عملية" عامود السحاب"، وهي مسافة كان من المفترض زيادتها بشكل تدريجي حتى 6 أميال بحرية ثم 12 ميل بحري بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار عقب عملية" الجرف الصامد "صيف 2014 . فيما تتراوح المساحة المسموح للصيادين بالإبحار خلالها حاليا 3-6 أميال بحرية في أفضل الأحوال"⁴¹.

كما يشير التقرير إلى انخفاض عدد الصيادين المسجلين في قطاع غزة من 10,000 إلى 4,000 صياد في الفترة ما بين عامي 2000-2016 ، حيث يعتمد نحو 95 في المئة منهم على المساعدات الدولية، حسب "أوتشا"⁴².

بالنسبة إلى المنطقة الإسرائيلية العازلة تعيق عمل المزارعين، يقول التقرير "فرضت إسرائيل منطقة عازلة تمتد بعمق 3 كيلو مترات داخل أراضي قطاع غزة مقطعة نحو 35 في المئة من الأراضي الزراعية ل" دوافع أمنية"، وهو ما دفع المزارعين إلى تجنب تلك المناطق، حيث يبقى الاستثمار فيها شبه مستحيل في ظل منع إسرائيل وصولهم لها بعدة طرق كاستخدام الرصاص الحي والاعتقال وتجريف الأراضي وتدمير الممتلكات"⁴³.

ومن جانب آخر، دأبت إسرائيل سنويا ويتصاعد ملحوظ على استخدام طائرات الرش الزراعية التي تقوم برش المبيدات الكيميائية والمواد السامة لإبادة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية قرب الشريط الحدودي شرق قطاع غزة، ما يجعل المنتجات الزراعية التي تتعرض لعملية الرش غير صالحة؛ بسبب تعرضها للمواد الكيميائية والسامة، إلى جانب الأضرار التي تلحق بالثروة الحيوانية التي يتواجد أكثر من 70 في المئة منها على الشريط الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل.

⁴⁰ المصدر السابق - ص 17

⁴¹ المصدر السابق - ص 17

⁴² المصدر السابق - ص 17

⁴³ المصدر السابق - ص 18

وأدت عمليات الرش إلى حرق ما يقرب من 4,000 دونم من المحاصيل الزراعية خلال العام 2016، الأمر الذي ألحق بالمزارعين خسائر مادية هائلة بسبب هلاك معظم المنتجات الزراعية، إضافة للخسائر التي يتكبدها لمعالجة الأراضي التي تعرضت لعملية الرش.

ونتيجة لانخفاض كمية الواردات وقلة العرض ارتفعت الأسعار بشكل كبير وواجهت أعداد كبيرة من عائلات القطاع صعوبات في توفير الأمن الغذائي لأفرادها في ظل عدم قدرتها على مجاراة ارتفاع أسعار السلع.

عن الرعاية الصحية، يتحدث التقرير الأورومتوسطي عن " 3 حقائق حول الوضع الصحي في قطاع غزة⁴⁴ :

- في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2016 ، كان نحو 35% (481 صنف) من الأدوية قد انعدم تماما في قطاع غزة.
- 300 جهاز طبي معطل في مستشفيات القطاع بحاجة لقطع غيار وصيانة وتغيير في ظل عدم السماح بدخول أجهزة جديدة تلبي احتياجات المستشفيات.
- لم يتم توظيف كوادر طبية جديدة خلال العام 2016 ، فيما يحتاج القطاع الصحي إلى تعيين 800 موظف جديد سنويا.

كما يشير إلى القيود العدوانية الإسرائيلية فيقول: "تسبب كل من القيود الإسرائيلية والانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بتفاقم الأزمة التي يمر بها القطاع الصحي منذ بداية العقد الماضي؛ حيث تعاني مستشفيات القطاع من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية وانقطاع التيار الكهربائي، إلى جانب نقص الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية كبديل عن محطة توليد الكهرباء التي تتوقف عن العمل كليا عدة مرات خلال العام. ويعاني القطاع الصحي من أزمات أخرى تتمثل في نقص الكوادر الطبية المتخصصة حيث تحتاج وزارة الصحة في غزة سنويا إلى توظيف ما يقرب من 800 موظف جديد ضمن الكوادر العاملة في القطاع الصحي والتي مُنعت معظمها من السفر خارج القطاع لتلقي برامج تدريبية في تخصصات معينة. ونظرا لأزمة الكهرباء التي يمر بها قطاع غزة، يحتاج القطاع الصحي إلى (420-450) ألف لتر من السولار شهرياً لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات والبالغ عددها 87 مولد. فيما تتضاعف كمية الوقود المطلوبة بسبب إرباك جدول الكهرباء بين الفينة والأخرى"⁴⁵.

يؤكد التقرير أن أكثر من 1,000 مريض يحتاجون شهريا إلى تحويلات طبية للعلاج في مستشفيات خارج القطاع، فيما يتم رفض أو تسويق سفر معظمهم إلى القدس الشرقية أو الضفة الغربية أو إسرائيل أو الأردن . علما بأن 50 في المئة من المرضى بشكل عام يتم رفض تحويلاتهم

⁴⁴ المصدر السابق - ص19

⁴⁵ المصدر السابق - ص19

الطبية ولا يتم السماح لهم بالعبور من خلال معبر إيرز الإسرائيلي. علما بأن 25 في المئة من التحويلات الخارجية هي لصالح مرضى السرطان.

وفي هذا الجانب ، يستعرض التقرير "ارتفاع نسبة الحالات المسجلة لمرضى السرطان في القطاع بعد الهجوم الأخير صيف العام 2014، وهو فيما بدا بأنه ناتج عن استخدام إسرائيل لأسلحة كيميائية ضد مناطق ذات كثافة سكانية عالية. وخلال العام 2016 تم تسجيل ما يقرب من 80 حالة مصابة بالسرطان شهريا، حيث وصل مجمل حالات مرضى السرطان حتى نهاية العام حوالي 10,189 حالة، ما يعني 476.45 لكل 100,000 نسمة"⁴⁶.

بالنسبة إلى دخول الوقود وأزمة الكهرباء، يشير التقرير إلى الحقائق التالية⁴⁷:

- في نهاية شهر تموز/يوليو 2013 قام الجيش المصري بتدمير غالبية الأنفاق ما بين مصر وغزة. وفي شهر أيار/مايو 2015 ، أعلنت مصر عن نجاحها في تدمير نحو 80 في المئة من أنفاق القطاع، مما أدى إلى توقف دخول الوقود عبر الأنفاق بشكل نهائي.
- لا يزال الفلسطينيون يعانون من قيود مشددة على دخول الوقود وارتفاع أسعاره بشكل كبير.
- محطة الكهرباء الوحيدة في غزة تعمل بنسبة 46 في المئة من طاقتها التشغيلية الكاملة بسبب أزمة الوقود.
- اضطرت محطة توليد الطاقة في غزة إلى التوقف عن العمل بشكل كامل عدة مرات خلال الأعوام القليلة الماضية، الأمر الذي تسبب في انقطاع التيار الكهربائي لفترات تمتد إلى 12-16 ساعة يوميا.

الأسباب الحقيقية وراء أزمة التيار الكهربائي في محافظات القطاع ترجع إلى النقص الحاد في الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى النمو المتزايد في الطلب على الطاقة وتراكم الديون على المواطنين. حيث وصلت ديون شركة الكهرباء على المواطنين إلى 3.5 مليار شيكل حتى العام 2012 حيث لا يستطيع السكان دفع مستحقات الشركة بسبب الوضع المادي المتردي نتيجة الحصار المفروض والانخفاض الحاد في مستوى دخل الفرد لدى معظم الأسر. إضافة إلى التكلفة المرتفعة التي تفرضها الشركة بسبب الضرائب المفروضة عليها شهرياً "البلو" من سلطة رام الله والبالغ قدرها 30 مليون شيكل شهرياً ، فيما تحتاج المحطة إلى 600 ألف لتر من السولار يوميا.

⁴⁶ المصدر السابق - ص20

⁴⁷ المصدر السابق - ص26